المبحث الثاني
إمكانية التعاون الاقتصادي بين مصر والكونغو الديمقراطية

خُصص هذ المبحث للإجابة عن السؤال التالي: هل هناك إمكانية للتعاون الاقتصادى بين مصر والكونغو الديمقراطية وما هي مجالاته ؟.

وذلك من خلال المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: خطة توصيل حوض نهر النيل بحوض نهر الكونغو بين الإمكانية والمحاذير.

المطلب الثاني: العقبات والمحاذير السياسية أمام توصيل مياه نهر الكونغو لنهر النيل عبر جنوب السودان.

المطلب الثالث: المشروع اقتراح البحث.

المطلب الأول
خطة توصيل حوض نهر النيل بحوض نهر الكونغو بين الإمكانيه والمحاذير

كانت الأنظار دائما متجهة إلى مشروعات جديدة لزيادة مياه نهر النيل، منذ بداية القرن العشرين حيث طرحت وزارة الري ١٩٠٣م، مشروع شق قناة تصل نهر الكونغو بأحد روافد النيل بالسودان وتحديداً النيل الأبيض للاستفادة من المياه التي تهدر سنويا في المحيط الأطلسي، وعادت الفكرة بشكل فعلي لأول مرة عام ١٩٨٠م، عندما طلب الرئيس المصرى (في فترة إبرام معاهدة السلام مع إسرائيل)، من خبيرين من مركز بحوث الصحراء والمياه بالقاهرة،هما الدكتور ابراهيم حميدة والدكتور مصطفى كامل، بعمل جولة ميدانية في الكونغو الديمقراطية، لتقديم تصور عن الطبيعة الجغرافية لنهر الكونغو، وإمكانية توصيله بنهر النيل، وبعد تقديم المشروع للرئيس المصرى، قامت الحكومة المصرية بإرساله إلى شركة «آرثر دي ليتل» الشركة العالمية المتخصصة في تقديم الاستشارات الاستراتيجية الأمريكية، لعمل التصور المتوقع والتكلفة المتوقعة، ثم ردت بالموافقة، ولكن لم تكن أزمة المياه في مصر هي الدافع للبحث في امكانية ربط نهر النيل بنهر الكونغو، وأنما أراد الرئيس السادات وقتها أن يلفت أن لدينا مياه وفيرة ويمكن أن تزداد من (خلال نهر الكونغو) لجعل ذلك مبرراً لإيصال المياه إلى صحراء النقب في إسرائيل وأيضاً غزة والتي اسماها مياه السلام ،غير ان مجلس الشعب المصرى اعترض بشدة وتوقف مشروع مد اسرائيل بمياه النيل عن طريق انابيب ترعة السلام،

كما توقف التفكير في نهر الكونغو وإمكاناته. ومع الظروف المستجدة التي تمر بها مصر والأزمة المائية.

يرى الأستاذ الدكتور أشرف علام عن ازمة المياه في مصر «إن تحويل الفائض من منابع نهر الكونغو وحده؛ كفيل بالمساعده على حل الأزمه المزمنه لنقص المياه في هذه المنطقة – وكفيل بالتالى بتشكيل بديل إقليمى مقبول – فنهر الكونغو هو أطول أنهار إفريقيا بعد نهر النيل فطوله ٤٧٠٠كم تقريباً وطول نهر النيل ٦٦٤٩كم تقريباً – ورغم ذلك فإنه يحمل من الماء ضعف ما يحمله النيل، ويبلغ تصريف نهر الكونغو ١٩ألف م٣/ثانية.

أي ٦٨٤٠٠/ الساعة، يصب منها نحو ٨٠% في المحيط الأطلسى، وفى ضوء هذه الحقيقة بالإمكان تحويل فائض نهر الكونغو إلى بحر العرب (أحد روافد نهر النيل في السودان) من خلال شق عدد من الأقنية والترع لرفع منسوب المياه في عدد من روافد نهر الكونغو مثل أوبنجى ومبومو حتى يصل مياه هذا النهر العملاق إلى جنوب السودان (عند دارفور) ومن ثم إلى جنوب الصحراء الغربية في مصر وجنوب ليبيا، ولا سيما إن منابع النيل الأبيض عند بحر العرب تكاد تتلامس مع منابع نهر اوبنجى ومبومو من جهة، ومنابع النيل الأبيض من جهة أخرى مسافة ٥٠كم، أي بطول يناهز ٥ر٧% فقط من طول قناة جونجلى.

وهذا المشروع يستطيع أن يتيح لمصر حوالى (٥٠مليار م٣/السنة). وعندئذ يمكن إضافة ٥ ملايين فدان إلى الرقعة الزراعية كما سينم في هذه الحالة تجديد مياه الخزانات الجوفية بالأحواض الغربية والجنوبية بمصر، وكذا بأحوض ليبيا وتشاد – ويجب أن نعى أن هذا المشروع هو الأمل الواضح أمام الدول التي تعانى من المشكلة المائية وهى مشكلة تزيد وتتضخم عاماً بعد عام – وهذا المشروع يحل تلك المشكلة لزمن يقاس بالقرون من الزمان.

وأرى ضرورة الدعوة لهذا المشروع والتنبه لأهميته واهمية بوابة هذا المشروع وهى بالحد الغربى والجنوبى من السودان وخصوصاً إقليم دارفور. وقد تبدو فكرة (تغيير مسار نهر كبير كالكونغو يتجه من الشرق إلى الغرب، وجعله كالنيل، يتجه من الجنوب إلى الشمال) مُستغربة أو شبه مستحيلة للوهلة الأولى – ولكن عندما نعلم أن النيل لم يتبع دائماً اتجاهه الراهن، أي السير من من الجنوب إلى الشمال، نوقن أنه بالإمكان إستخدام المجارى المائية السابقة للنيل، لايصال مياه نهر الكونغو إلى مصر. فقبل ٢٥مليون سنة تقريباً كانت روافد النيل في قنا، وأنهار جنوب غرب مصر تتجه إلى الجنوب الغربى؛ لتشارك في تكوين دلتا نهر النيجر. بل إن النيل ذاته كانت تغذيه أنهار كثيرة – تأتى من جبال الصحراء الشرقية المصرية وأودية هذه

الأنهار واضحة عند إدفو وكوم امبو والعلاقى في أسوان؛ وجميع هذه الأنهار تجرى من الشرق إلى الغرب.

وهذا يعنى أن النيل كان قبل ٢٥مليون سنة يصب في المحيط الأطلسى.

ولاشك في أن مجرى النيل الأبيض و النيل الأزرق ومجرى النيل في مصر لم يتصل بعضها ببعض اتصالاً تاماً إلا في وقت حديث.

وتقف أمام هذا المشروع العوائق المرتقبة مثل التمويل والمفاوضات اللازمة مع قوى سياسية ذات اتجاهات متباينة، والتفتت العربى والافريقى الحالى، علاوة على بعض الأعراف والقوانين المتعارف عليها حول الأوضاع القانونية للأنهار وأحواضها.

وتقف عقبة التمويل اكثر حين نعلم أنه يوجد بين دول حوض النيل العشر، بعض من أفقر دول العالم حيث يصل نصيب دخل الفرد أقل من ٢٠٠دولار /سنوياً.

لكن التكاليف التي يتطلبها المشروع. أقل بكثير من النفقات التي يتطلبها المشروع، أقل بكثير من النفقات التي تقتضيها حرب واحدة من أجل المياه في الشرق الأوسط. غير أن أي مشروع يبقى رهن الرغبة الأكيدة في التعاون بين الدول الإفريقية والدول العربية، ورهن الثقة المتبادلة بين الشعوب والحكام فيها. ورهن الحرص على استغلال الطاقة الكهرومائية وتحقيق التطلعات التنموية لدول مجرى نهر الكونغو.

والمهم في المرحلة الأولى، حصول اتفاق بين هذه الدول على إنجاز المشروع ثم الإتفاق على اقتسام التكاليف مع الدول التي ستنتفع بمياه النهر ةالتى ستستفيد وتزود بالطاقة الكهربائية الرخيصة[1].

ونظراً للأزمة المائية التي تطل بوجهها على مصر وتظهر أكثر مع مرور السنوات، وتزايد عدد السكان بمعدل سريع سنوياً، ومع تزايد الطلب على المياه، للقيام بتنفيذ خطط التنمية العمرانية، والصناعية، والزراعية، باستصلاح أراضٍ جديدة واستزراعها؛ لاستيعاب تلك الزيادة السكانية، ثم نضيف إلى ذلك، ما قد يطرأ على حصة مصر في مياه نهر النيل من نقصان، في خلال الفترة القادمة، بسبب سد النهضة وغيره من الأسياب، فقد عادت فكرة مشروع ربط نهر النيل بنهر الكونغو فكانت آخر دراسة لمشروع يربط نهر النيل بنهر الكونغو هي التي تم تقديمها للوزارات المختصة في الحكومة المصرية تثبت إمكانية ربط نهر النيل، بنهر الكونغو وقد أهتم

(١) انظر ص: ٥٣٢:٥٣٤ أشرف علام، مشروع قناة البحرين والأمن العربى، مجموعة النيل العربية، القاهرة ٢٠٠٨م.

به وزير الدولة للموارد المائية والرى وتم إرسال البحث للجهات الحكومية المختصة منها، مركزبحوث الصحراء بالمطرية لدراسة إمكانية تطبيقه[1].

١- ملخص المشروع المقترح لربط نهر النيل بنهر الكونغو:

قدم د/ عبد العال عطية بحثه بعنوان مشروع **ربط نهر النيل بنهر الكونغو**. وطبقاً للبحث فإن المشروع يوفر لمصر ٩٥مليارم٣/ سنوياً، ويوفر زراعة ٨٠ مليون فدان- تزداد حصة المياه تدريجياً بعد عشر سنوات إلى ١١٢ مليارم٣/ سنوياً، بما يصل بمصر لزراعة نصف مساحة الصحراء الغربية.

كما أن المشروع سوف يوفر لمصر والسودان والكونغو الديمقراطية طاقة كهرومائية تكفى ثلثى قارة إفريقيا بمقدار (١٨٠٠٠ميجاوات) أي عشرة أضعاف ما يولده السد العالي، وهو ما قيمته إذا صُدر لدول إفريقيا (٢و٣ تريليون دولار) وهو عائد ضخم لدولة الكونغو الديمقراطية.

أن المشروع سيوفر للدول الثلاث مصر والسودان والكونغو الديمقراطية (٣٢٠ فدان من الأراضى الخصبة).

أ- أن الكونغو الديمقراطية ترتبط مع مصر بعلاقات تاريخية وثيقة حيث ساندتها مصر في ثورتها ودعمتها في أثناء حكم الرئيس جمال عبد الناصر.

كما أنها عضو في مبادرة حوض النيل كما يوجد بروتوكول تعاون بين مصر والكونغو الديمقراطية ودول أخرى من دول حوض النيل.

ب- كما توجد شركة مصرية تعمل في الكونغو الديمقراطية وهى التي تتبنى فكرة المشروع وتدير تنفيذه، وقد حصلت على موافقة من المسؤلين في حكومة الكونغو الديمقراطية، على المشروع المقترح تحت مسمى تنمية إفريقيا وتم الإتفاق على تقديم كافة التسهيلات لإتمام هذا المشروع وطبقاً لبيانات البحث فإن المشروع يوفر لمصر ٩٥ مليار متر مكعب سنوياً.

ج- كما يذكر البحث أن المشروع فكرته تأتى من وجود التماس والتقارب الشديد بين حوض نهر النيل وحوض نهر الكونغو وتم التأكد من ذلك من خلال:

- بيانات الأقمار الصناعية المرئية.
- بيانات الأقمار الصناعية الرادارية.

---

(١) انظر بالملحق، محاضر الاجتماعات بين مقدمى مشروع توصيل حصة من نهر الكونغو إلى نهر النيل، بالمسؤلين بمركز بحوث الصحراء والمياه بالقاهرة.

- الخرائط الطبوغرافية.
- الخرائط الجيولوجية.
- البيانات المتاحة .

د- وتعتمد فكرة التنفيذ على دراسة أنسب مسار لتوصيل المياه من نهر لكونغو الى نهر النيل عبر خط تقسيم المياه وصولاً إلى (جوبا) في جنوب السودان الجنوبى.

ه- ويذكر البحث أنه في بناء السد العالي تبلغ القدرة الخزينية لبحيرة ناصر (نحو ١٣٠ بليون متر مكعب)، وقد بينت التصرفات السنوية من بحير السد العالي خلال الفترة من ١٩٦٨م وحتى عام ١٩٩٠م أن هناك فرصة أكيدة لزيادة تدفق مياه النيل عند أسوان، كما أن المشروع سيوفر فرص عمل كثيرة لأبناء الكونغو الديمقراطية.

و- أن المشروع سوف يربط القارة شمالاً وجنوباً ويصاحب شق الطرق تنمية مجتمعية ورواج اقتصادى.

ز- وأن التمويل سيكون من خلال البنوك الوطنية في مصر وشركات التأمين وبالتالي لن تتكلف الحكومة المصرية أية أعباء مالية، كما يمكن تنفيذ المشروع على عدة مراحل حسب ظروف التمويل.

كما يرتبط بتنفيذ المشروع بإستخدام أربع محطات رفع للتغلب على التضاريس في تلك المنطقة حيث سترفع المياه من منطقة منخفضة الى إرتفاع مائتى متر

ح- أن المقترحين لتوصيل مياه نهر الكونغو إلى نهر النيل في مصر هما كالتالى:

- المقترح الأول: نقل المياه من أحد فروع نهر أوبانجى إلى بحر الغزال عن طريق نهر سيوى وهو أحد فروع نهر الجور الذى يصب في بحر الغزال ثم إلى النيل الأبيض في السودان ثم إلى نهر النيل عبر السودان الجنوبية ثم السودان الشمالية، ثم الى بحيرة السد العالي في جنوب مصر، والتي يؤكد البحث انها تستوعب ١٣٠ بليون متر مكعب من المياه.
- المقترح الثاني: نقل مياه نهر الكونغو عن طريق نهر أوبانجى إلى بحر الجبل ثم إنشاء قناة شرقه لنقل المياه إلى النيل الأبيض و منه الى نهر النيل.

كما يرتبط بتنفيذ المشروع بإستخدام أربع محطات رفع للتغلب على التضاريس في تلك المنطقة حيث سترفع المياه من منطقة منخفضة الى إرتفاع مائتى متر[1].

(١) من بحث د/عبد العال حسن عطية، بحث بعنوان، أمل الأجيال القادمة، توصيل نهر الكونغو بنهر النيل، ٢٠١١م.

وفى ندوة ناقشت قضية مياه النيل بقسم الجغرافيا بكلية الآداب –جامعة القاهرة، وكان رئيس تلك الندوة الأستاذ الدكتور معتز سيد عبد الله ، قدم فيها د/ عبد العال عطية بحثه بعنوان مشروع ربط نهر النيل بنهر الكونغو. وقد عقب الأستاذ الدكتور / جودة فتحى التركمانى وعرض رأيه في البحث فكان كالتالى :

توصيف الإتجاهات المحتملة لمد خط مائي إلى حوض نهر النيل من نهر الكونغو :

١- المسار الأول: من نهر اوارا شرقاً شرق إفريقيا الوسطى إلى بونجو ويمر الخط في ٤ دول ثم ينتهى إلى مدينة واو في جنوب السودان.

٢- المسار الثاني: من نهر أويلى شرق الكونغو الديمقراطية إلى نهر ليزى في جنوب السودان عبر المنتزه الوطنى الجنوبى ثم غرباً مسافة ٨٠كم إلى مدينة واو ثم إلى جور ووصولاً إلى نهايات بحر العرب (أحد روافد نهر النيل في السودان).

٣- المسار الثالث: من نهر كوتو في إفريقيا الوسطى إلى بحر العرب ويصل تصرفه عند تلاقيه مع نهر أوبنجى رافد الكونغو ٤٨٤٠م٣/ث = ٣و٤٧ مليارم٣/سنة والفاقد منها بنسبة يفترض ٢٥% ويصبح الباقى ٣٥مليارم٣ ونسبة المأخوذ ٢٥% فقط إلى حوض النيل = ٨و١١ مليار ÷٣ دول وبنسبة ٣:٢:١ أي جنوب السودان: والسودان: ومصر على التوالى ولذا فإن نصيب كل منها = ٥و١ : ٣ : ٥و٤ مليار م٣. أي أن نصيب مصر = ٥و٤ مليارم٣ فقط، والتي يمكن تدبيرها من مستنقعات مشار وقناة جونجلى.

المعوقات أمام مد خط مائي من نهرالكونغو إلى نهر النيل.

١- معوقات قانونية لنقل المياه عبر ثلاث دول غير مشتركة كلها في الحوض.

٢- صياغة الإتفاقيات وعدم تعديلها أو إلغاءها.

٣- مشكلة البيع والمقايضة للمياه.

٤- مشكلة تأمين خطوط سير المياه.

٥- مشكلة صيانة خطوط نقل المياه لمسافة طويلة.

٦- المعوقات الفنية والهندسية المحتملة للهضبة الحديدية.

٧- المعوقات الجيومورفولوجية مثل : الزحف الصحراوى + ميل السطح + حدوث الأسر النهرى المعكوس لمنابع النيل تجاه نهر الكونغو.

٨- المشكلات الإثنية في المنطقة الاستوائية والأمن الاجتماعى للقائمين على المشروع.

٩- مقدار أو حجم التأمين المائي الذى سيتم تدبيره وعدم تذبذبها.

١٠- سوف نعود لمربع الصفر كما هو الحال عند بدىء مشروع قناة جونجلى، وكان بين دولتين فقط، واستمر ٤٠ عاماً ولم ينفذ فالعامل الزمنى ليس في الصالح.

١١- المسافة أطول بكثير مقارنة بالوارد عبر النيل الأزرق.

١٢- الحلول السياسية والدبلوماسية في إطار حوض النيل أجدى وأوقع وأكثر ضماناًوأماناً من أية حلول أخرى، فهذه أمانة يجب أن يكون الحل من خلال حوض النيل الذى لنا حق فيه ولا نفرط فيه ويمكن أن ننمى الكمية منه[١].

وترى الباحثة أن هناك عدداً من العقبات والمحاذير السياسية، التي تجعل تنفيذ المشروع صعباً وستقف عثرة في طريق تنفيذ هذا المشروع المقترح، والذى أولته الدولة اهتمامها، في المسار عن طريق نقل المياه من نهر أوبانجى (أحد روافد نهر الكونغو) إلى بحر الغزال في السودان الجنوبى، وكذلك المقترح الثاني بنقل المياه من نهر أوبانجى إلى بحر الجبل، أيضاً في السودان الجنوبى، هذا بالإضافة إلى الصعوبات الطبوغرافية والهيدرولوكية التي وضحها المتخصصون عندما أبدوا رأيهم في هذا المشروع المقترح. وقناة جونجلى تعد دليلاً واضحاً على عدم تعاون السودان الشمالي مع السودان الجنوبى.

فمشروع قناة جونجلى كان يهدف إلى تقليل الفاقد من إيراد النيل، في مناطق مستنقعات وحوض بحر الجبل، وبحر الزراف، وبحر الغزال وفروعه، ونهر السوباط وفروعه، ومستنقعات شار، التي يضيع فيها مجتمعة ما مقداره (٤٣مليار من الأمتار المكعبة سنويا) ولا تجد طريقاً لها إلى مجرى النيل ولا يسهل استغلالها حيثما هي، ففى أبريل ١٩٧٤م تقدمت الهيئة الفنية الدائمة المشترطة لمياه النيل بدراسة كاملة للمشروع، وكان المقدر أن يوفر لمصر والسودان حوالى ٤ مليار م٣ من المياه سنوياً. وقد بدأ تنفيذ المشروع عام ١٩٧٨م وكان المقدر أن يتم إنجازه في عام ١٩٨٥م، ولكن نتيجة الحرب الأهلية وحركة التمرد في جنوب السودان أوقفت العمل في نوفمبر ١٩٨٣م بعد أن تم الانتهاء من ٧٥% من أعمال الحفر. (حيث تم حفر ٢٦٠ كم من الطول الكلى ٣٧٠ كم) ولازال العمل متوقفاً حتى يتيسر أعمال الحفر وإقامة الأعمال الصناعية المطلوبة على القناة، وهو ما يتطلب من (٢: ٣ أعوام) من بدء استئناف العمل[٢].

---

(١) معتز سيد عبد الله وآخرون، ندوة قضية مياه النيل، قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة ١٥ مارس ٢٠١٤م ص ٢٩١.

(٢) رمزى سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي، مرجع سابق، ص٤٣.

فمصر في حاجة ماسة لتوصيل جزء من مياه نهر الكونغو المهدرة إلى المحيط الأطلنطى (٤١٠٠٠م٣/ثانية) وتوصيلها إلى مياه نهر النيل في الأراضى المصرية.

ولكن توصيل تلك المياه عبر نهر النيل في أراضى دولة جنوب السودان ثم إلى نهر النيل في دولة شمال السودان، ترى الباحثة أنه في غير صالح مصر في ظل ظروف النزاع والتوتر بين السودان الشمالي العربى، والسودان الجنوبى الإفريقى. واختلاف رؤى كل من الدولتين وتعدد القضايا المتنازع عليها بينهما.

وحتى إذا تم التغلب على العقبات الطبوغرافية والهيدروليكية في هذا المشروع، فإن تنفيذ المشروع من هذا المسار سوف يجعل مقدرات مصر، تتبع حالة التوافق ما بين السودان الجنوبى الإفريقى، والسودان الشمالي العربى، لذلك تقترح الباحثة اختيار مسار آخر ليصل مياه نهر الكونغو إلى مصر بعيداً عن السودان الجنوبى، حتى نتجنب العقبات السياسية للمشروع.